

البطالة الاختيارية في العراق: أسبابها - آثارها

The Voluntary Unemployment In Iraq : Its Reasons - Its Effects)

يغيازايران سونيا*

مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق

sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/05

تاريخ القبول: 2026/04/21

تاريخ الإرسال: 2026/01/04

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على البطالة الاختيارية في العراق من أسباب تكوينها والمتنوعة بين(الاقتصادية: انخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي- التنمية غير المتوازنة(الخ.)-(الشخصية والارادية: ضعف مفاهيم ثقافة العمل الحر- تفضيل حياة الترف على الجد والتعب،(الخ.)-(غير الارادية: ارتفاع النمو السكاني- أسواق العمل الرقمية- الذكاء الاصطناعي)، وما لها من آثار(اقتصادية: هدر الاقتصاد القومي- انخفاض الإيرادات الضريبية- العجز في الموازنة العامة للدولة- بروز الاقتصاد غير الرسمي- عمالة الأطفال،(الخ.)-(سياسية: الاختلال في مفهوم المواطنة- انخفاض رضا المواطن عن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية على حد سواء،(الخ.)-(اجتماعية ونفسية وصحية: الجرائم الأخلاقية- التشرد الاجتماعي- مظاهر الاعياء البدني،(الخ.، وتوصلت الى نتائج أهمها(إنشاء قاعدة بيانات عن البطالة الاختيارية" لعدم توافرها" ولأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي- الاستخدام العقلاني للموارد النفطية- وضع سياسات سكانية تتلاءم مع السياسات الاقتصادية الكلية - رفع مستوى التعاون بين العراق والدول التي لها تجارب مع الظواهر التي تهدد أمن المجتمع،(الخ.)).

الكلمات المفتاحية: البطالة الاختيارية - انخفاض النمو الاقتصادي- النظرة الاجتماعية المتدنية- التراجع في قيمة رأس المال البشري- ضعف الوحدة الوطنية- الاعياء البدني.

Abstract :

The study aims to identify the voluntary unemployment in Iraq, including its various causes ; economic: low efficiency of economic performance, unbalanced development, etc. Personal and voluntary : weak understanding of freelance work culture , preferring a life of luxury over hard work and effort, etc. Involuntary : high population growth, digital labor markets ,and artificial intelligence. Its effects include ; economic: waste of the national economy, decreased tax revenues, and budget deficit. Political: imbalance in the concept of state citizenship, the emergence of the informal economy and child labor, etc. Low citizen satisfaction with the performance of both the legislative and executive institutions, etc. Social, psychological, and health related issues: moral crimes, social fragmentation, and manifestations of physical exhaustion, etc. The most important results were: creating a database on voluntary unemployment due to its unavailability and its importance in facilitating the scientific research process, rational use of oil resources , developing population policies that are compatible with macroeconomic policies and raising the level of cooperation between Iraq and countries that have experiences with the phenomena that threaten the security of society.

Key Words: Voluntary Unemployment , Low Economic Growth, Low Social Outlook , Decline in the Value of Human Capital, Weakness of National Unity, Physical Exhaustion.

JEL Classification: J64, J68, E24.

*مرسل المقال: يغيازايران سونيا (sonia.arzrony@gmail.com)

المقدمة:

ان البطالة الاختيارية تمثل حالة "ال لا عمل و ال لا بحث عن عمل"، والطلب عليها لا يتوافق مع عرض العمل، وتمتاز بأنها قصيرة الأمد من قضاء العاطلين عن العمل وقتاً أقصر للحصول على عمل جديد. في (العراق)، نظراً لعدم توافر إحصائيات عن عدد الأفراد ضمنها، تم التطرق الى واقع البطالة على نحو عام بين ارتفاعها في أعوام وانخفاضها في أعوام أخرى، وعليه، للبطالة الاختيارية أسباب عدة "ذاتها أسباب البطالة، يضاف إليها أخرى" التي تنوعت بين (الاقتصادية: العلاقة العكسية بينها وبين "النمو الاقتصادي- معدل التضخم- سعر الفائدة الحقيقي- النفقات العامة"- انخفاض نسبة الاستثمارات المحلية، الخ.) و (الشخصية والارادية: ثقافة العيب لبعض أنواع المهن- الاعتماد على الدولة والحجب عن العمل في القطاع الخاص، الخ.) و (غير الارادية: الزيادة السكانية بين 2,6% - 2,5% سنوياً)- التطور التكنولوجي من استخدام الحاسوب وأسواق العمل الرقمية، الخ.)، وما يترتب عليها من آثار أو تكاليف تمحورت ب(الاقتصادية: تكليف الدولة عبئاً اقتصادياً من زيادة نفقاتها (اعانات- صندوق دعم البطالة)- انخفاض الإيرادات الضريبية- عجز الموازنة العامة للدولة- الفقر، الخ.) و (السياسية: رواج الأفكار التطرفية والارهابية- تقليل فرص تصويت الناخبين لصالح النظام العام، الخ.) و (الاجتماعية والنفسية والصحية: زيادة معدل الجرائم الأخلاقية والعنف- عدم القدرة على تحمل المسؤولية، الخ.)، مما يتطلب دراستها وصولاً للمعالجات أو الحد منها.

أهمية البحث: تكمن في هدر الموارد الاقتصادية والبشرية على حد سواء "اضاعة الفرصة البديلة"، وما لها من آثار عدة بمس حياة الفرد والمجتمع والاقتصاد المحلي.

مشكلة البحث: تكمن في صياغة الأسئلة الآتية:

• ما هي البطالة الاختيارية وخصائصها؟

• ما هي الأسباب وراء البطالة الاختيارية في العراق؟

• ما هي الآثار الناجمة عن البطالة الاختيارية في العراق؟

فرضية البحث: للبطالة الاختيارية في العراق، أسباب تنوعت بين (اقتصادية- شخصية واردة- غير ارادية) وما يتبعها من آثار (اقتصادية- سياسية- اجتماعية ونفسية وصحية).

هدف البحث: تسليط الضوء على البطالة الاختيارية من أسبابها وتأثيراتها المتعددة.

منهجية البحث: يعتمد على الإطار النظري للبطالة الاختيارية (المفهوم - الخصائص) والتحليلي (الواقع- الأسباب- الآثار)، وختتم بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

I. الإطار النظري " المفاهيمي " للبطالة الاختيارية

1. مفهوم البطالة الاختيارية:

في بادئ الأمر، على وفق منظمة العمل الدولية، تعرف البطالة على أنها: " حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، إلا بدون جدوى "(عامر والمصري، 2016: 12)، وتقاس في المجتمع من خلال ما يسمى بـ (معدل البطالة) الذي يشير الى نسبة عدد العاطلين عن العمل "كانوا يعملون سابقا" أو من الداخلين الجدد الى سوق العمل" الى حجم القوى العاملة "النشيطين اقتصاديا" السكان في سن العمل (15- 65) سنة سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل "(الشمري والبياتي، 2009: 299)، ووفقا للصيغة الآتية: (القريشي، 2007: 184)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100 \times \text{حجم قوة العمل (عدد العاملين + عدد العاطلين)}}$$

حجم قوة العمل (عدد العاملين + عدد العاطلين)

أي: (الشمري والبياتي، 2009: 299)

- عدد العاطلين عن العمل = حجم القوى العاملة الفعلية في الاقتصاد - العاملين الفعليين في الاقتصاد.
- حجم القوى العاملة الفعلية = عدد السكان - (السكان فوق سن العمل + السكان دون سن العمل + الطلبة + المتقاعدون + ربات البيوت + نزلاء المؤسسات الإصلاحية + نزلاء مستشفيات الأمراض المزمنة + نزلاء السجون + أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي).

اما البطالة الاختيارية " السلوكية: الارادية"، لها مفاهيم عدة، يذكر منها:

تفهم على أنها: " البطالة الناجمة عن عزوف الباحثين عن عمل من الاستفادة من فرص العمل المتاحة والبحث عن فرص عمل محددة بذاتها والعمل في القطاع العام "(حسين وسعيد، 2004: 331) تشير الى: " الأشخاص الذين لديهم القدرة على العمل ولكنهم غير راغبين فيه لأي سبب من الأسباب كـ ((عدم ملائمتها لمتطلباتهم - الأجور المعروضة أقل من مستوى انتظاراتهم - استقالة العامل - وجود مصدر آخر للدخل - البحث عن عمل آخر يوفر له ظروفًا معيشية أفضل)) (عبد العالي وعبد العزيز، 2022: 80) ويقابلها البطالة الاجبارية" (البريدي، 2015: 201) من، ان العامل فيها يتعطل على نحو قسري "من غير ارادته أو اختياره" رغم انه راغب في العمل وقادر عليه، وقابل لمستوى الأجر السائد، علما، يسود هذا النوع في حالة خصخصة المنشآت العامة في الاقتصاد الوطني. (أبراهيم، 2023: 2)، والسبب في ذلك وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد الأجر الحقيقي عند مستوى أعلى من الأجر التوازي. (بوزار وسمير، 2014: 36)

أو إنها: " البطالة التي يرجحها الفرد المتعطل عن العمل، ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضاتها أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل، مثالها (الملكية بأنواعها - الإعانات والهياكل المختلفة - الإيجار - الفائدة من الادخار أو السندات - الربح من الأسهم، الخ.)، أي في حال ان كان تعويض البطالة قريبا" من الأجر الحقيقي، قد يسهم في تشجيع العمال على اختيار البطالة" (أبراهيم، 2023: 21)

تعرف بانها: "البطالة الناتجة عن عدم تطابق فرص العمل المتاحة في مكان ما مع خبرات ورغبات العاملين فيه والعكس بالعكس، بحيث نجد مهن تبحث عن عاملين يشغلوها في مكان معين، وعاملون يبحثون عن مهن تتلاءم وخبراتهم في أي مكان آخر (الطائي، 2014: 93)، وبدورها تعد ظاهرة صحية لأنها تعمل على زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية". (الناصح، 2011: 133)

تعرفها الباحثة: (اختيار الفرد الذي هو في سن العمل وقادر عليه وراغب فيه، التعطل بمحض ارادته في ظل عدم تلبية طموحاته وتطلعاته- لم يكن مؤهلاً" بالدرجة الكافية للأعمال المتاحة في سوق العمل - عدم العمل عند الآخر السائد في السوق (حالة الـ لا عمل و الـ لا بحث عن عمل)، ومنهم "الأغنياء العاطلون - بعض الفقراء المتسولين- الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لاعتيادهم على الأجور المرتفعة").

2. خصائص البطالة الاختيارية: تتمثل في:

- قدرة الفرد على العمل جسدياً وعقلياً، إلا في الوقت ذاته، لا يكثر بالبحث عنه.
- رغبة الفرد في ترك الوظيفة والعمل باختياره ومحض ارادته "الرغبة والإرادة في تقديم الاستقالة عن العمل أو التوقف عنه لبعض الوقت" واختياره الفراغ أو البحث عن عمل أرقى.
- يمتاز بطابع حضاري من حيث العلاقة الطردية بين وحدات جهد العمل ومستوى الدخل لفترات أطول لوجود قدر أكبر من التطلعات التي تتطلب المزيد من العمل لتوفير امكانيات تحقيقها، وبعدها يبدأ تفضيل الراحة على المزيد من بذل الجهد. (عبد السميع، 2008: 17)
- ان الطلب عليها لا يتوافق مع عرض العمل نتيجة (مكان العمل - نوع المهارات)، وهي قصيرة الأمد" يقضي العاطلون عن العمل وقتاً أقصر للحصول على عمل جديد"، وتظهر مع التطورات التقنية التكنولوجية. (الطائي، 2014: 95)
- ان أقرب أنواع البطالة إليها هي كل من (الهيكليّة): الناجمة عن عدم التوافق بين فرص العمل وخبرات العاطلين عن العمل: ان العمل موجود ومتوافر ويمكن توفيره، إلا ان الباحثين عنه اما لم يعثروا عليه بعد أو انهم لا يتمتعون بالمؤهلات الضرورية" و(الاحتكاكية: وجود افراد في حالة بطالة نتيجة للوقت الذي يقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون ان يجدوا العمل المناسب له، وبدورها تعد ظاهرة مؤقتة نظراً لانشغال الأفراد في البحث والانتقال من وظيفة الى أخرى، وتحدث لعدم إيجاد الفرصة المناسبة من ناحية، وان أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم من ناحية أخرى) (بوزار وسمير، 2014: 36).
- ترتبط ببطالة الخريجين: تمثل قمة الهرم الوظيفي والفني للقوى العاملة، إذ يختار الفرد ان يكون متعطلاً" ولا يقبل بعرض العمل، إلا إذا كان يرضي توقعاته، ومنها في (ماليزيا)، التي ترجع الى أسباب من وجهة نظر أصحاب العمل ك(المطالبة برواتب غير واقعية - المفاضلة ما بين العمل ومكانه - استخدام مدخل السعادة" يكون الفرد المتعطل اختيارياً" في حالة عدم وجود فرق بين من يعمل ومن هو متعطل في مسألة الشعور بالسعادة والتي ترتبط

بنوعية الأعمال)(أبراهيم، 2023: 22)، ومن ثم، ان ارتفاع نسبتها الى قوة العمل وزيادة استثمار طاقاتها قد يعدان من المؤشرات المهمة التي تحدد درجة تطور قوة العمل في البلد الى جانب مدى تطور الأنشطة الاقتصادية، وكتحصيل حاصل القدرة على استيعابها، علماً، في العراق، يصنف الخريجون وفق قابليتهم للحصول على فرصة عمل الى ثلاث أنواع:(المطير، 2014: 71-72)

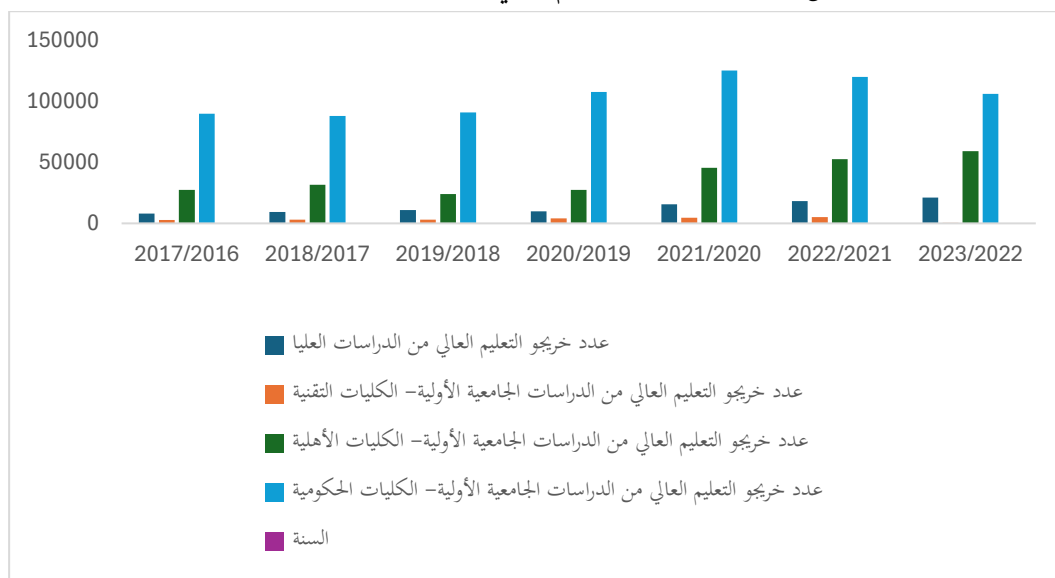
- الخريجون التي تلتزم مؤسسات الدولة بتعيينهم مركزياً" وفق ضوابط محددة لأنهم بحاجة فعلية لها من تقديم خدمات عامة وضرورية في آن واحد تقدمها لأفراد المجتمع (الاختصاصات التعليمية والطبية).
- الخريجون الذين يمثلون جزءاً" من حاجة دوائر الدولة والقطاع الخاص على حد سواء وعلى نحو مستمر (الاختصاصات الهندسية ومن حملة الشهادات العليا ضمن اختصاصات معينة).
- الخريجون الذين لا تلتزم الدولة بتعيينهم لمحدودية الحاجة الى خدماتهم كمعظم العاطلين لعدم امتلاكهم المؤهلات أو الخبرات والتي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الحقيقية، ويمكن ادراج هذه الفئة ضمن الأنشطة الهامشية في قطاعي(الخدمات والتوزيع)، أو ضمن (البطالة المقنعة "لممارسة اعمال لا تنطبق مع اختصاصهم")، وعليه، في السياق المذكور، من أرقام (الجدول(1))، شهد خريجو التعليم العالي من الدراسات الأولية: الكليات التقنية نمواً" بمعدلات موجبة للأعوام الدراسية من(2017/2016 – 2023/2022) و الكليات الحكومية بين الزيادة(3,4% – 19,4% و 16,2%) في(2018/2019 – 2020 / 2020 – 2021/2020) على التوالي والنقصان بمعدلات نمو سالبة (1,2% – 4,0% و 11,6% – %) في الأعوام الأخرى، بينما شهدا عدد خريجو التعليم العالي من الكليات الأهلية والدراسات العليا زيادة بمعدلات نمو في أغلب الأعوام الدراسية ما عدا تسجيلها سالبة ب(9,23% – 2018/2019) و(9,10% – 2019/2020).

الجدول (1): عدد خريجو التعليم العالي من الكليات الحكومية والأهلية والتقنية والدراسات العليا والأهمية النسبية في العراق للأعوام الدراسية (2017/2016 – 2023/2022) (ألف طالب وطالبة/ (%))

السنة	عدد خريجو التعليم العالي من الدراسات الجامعية الأولية – الكليات الحكومية	معدل النمو	عدد خريجو التعليم العالي من الدراسات الجامعية الأولية – الكليات الأهلية	معدل النمو	عدد خريجو التعليم العالي من الدراسات الجامعية الأولية – الكليات التقنية	معدل النمو	عدد خريجو التعليم العالي من الدراسات العليا	معدل النمو
2016 /2017	90,008	-	27,578	-	2,858	-	7,959	-
2017 /2018	88,028	(2,1)	31,633	14,7	3,124	9,3	9,345	17,4
2018 /2019	91,093	3,4	24,056	(23,9)	3,126	0,06	11,039	18,1
2019 /2020	107,854	19,4	27,368	13,7	4,167	33,3	9,827	(10,9)
2021 /2022	125,333	16,2	45,689	66,9	4,737	13,6	15,527	58,0
2016 /2017	120,268	(4,0)	52,657	15,2	5,235	10,5	18,339	18,1
2016 /2017	106,199	(11,6)	59,311	12,6	5,350	2,1	21,085	14,8

المراجع: (وزارة التخطيط، مؤشرات التعليم، 2024: 2). * النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين الأقواس: قيم سالبة.

الشكل (1): عدد خريجو التعليم العالي من الدراسات الجامعية الأولية



المراجع: من معطيات الجدول (1).

II . الإطار التحليلي للبطالة الاختيارية في العراق

1. واقع البطالة في العراق: الجدير بالإشارة، لعدم توفر بيانات إحصائية عن معدل البطالة الاختيارية في العراق، سيتم التطرق الى معدل البطالة على نحو مختصر والمبين في (الجدول (2))، إذ سجلت ارتفاعاً (16,0%: 2016) لعدم استقرار الوضع الأمني في البلاد والمتمثل (سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض محافظاتهِ (نينوى-الانبار-صلاح الدين- مناطق أخرى من كركوك وديالى) للمدة (حزيران 2014) لغاية (تموز 2017) وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بـ (36) دولار/ برميل (الجدول (4) "المذكور لاحقاً"، اما بعمر (15) سنة فأكثر تراوحت (10,8%) منها بين الاناث الأعلى (22,2%) مقابل الأدنى (8,5%) للذكور وللأشخاص ذوي الإعاقة لنفس الفئة العمرية (10,7%) وكسابقتهما الأعلى لـ (26,2% للإناث) مقابل (8,9% للذكور) (وزارة التخطيط، أهداف التنمية المستدامة- تقرير إحصائي، 2017: 27) وانخفاضاً "مستمرًا" بـ (11,8%: 2017) و (10,9%: 2018) وبمعدلات نحو سلبية لأسباب عدة كـ (انتهاء تلك التنظيمات من تحرير (الموصل: 9 / 7 / 2017) وإعلان النصر (2017/12/9) وما ترتب عليها من تحسن الوضع الأمني وعودة الشركات الخاصة على العمل وزيادة الحركة التجارية. * ارتفاع أسعار النفط بمعدلي (36,9% و 33,0%). * زيادة الأنشطة الخدمية بـ (0,3%) من (13,4%: 2017 الى 13,5%: 2018) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2017-2018)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية: صفحات متفرقة)، في حين تشير مصادر أخرى، سجلت لـ (2017-2018) ما يقارب (8, 13%) على مستوى البلاد موزعة بين (الاناث الأعلى 31,0% - الذكور الأدنى 10,9%)، ووفقاً للمحافظات، أعلاها (الانبار 32,4% بين الاناث الأعلى 66,0% - الأدنى الذكور 25,7%) تليها (دهوك 26,2%: الاناث الأعلى 41,1% مقابل الأدنى الذكور 23,4%) وادناها (البصرة 7,6%: الإناث الأعلى 23,1% - الأدنى الذكور 5,3%) وينسب مقارنة لـ (كربلاء 6,7% - كركوك 6,3%) وبين الاناث الأعلى لكل منها بـ (18,8% - 19,8%) مقابل الأدنى للذكور (5,4% مكرر) (وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، الفصل الخامس: العمل، 2021: 40)، إلا انها عاودت بين الارتفاع (22,6%: 2019) لسوء الإدارة الاقتصادية والانخفاض (14,7%: 35,0%: 2020) والارتفاع لمرة أخرى ((16,5%: 2021 ومعدل نمو 12,2%، أي هناك شخصاً "عاطلاً" لكل (5) اشخاص في قوة العمل، بين المناطق الحضرية الأعلى (17,6%) لزيادة الطلب على فرص العمل مقابل محدودية عرض العمل مقابل انخفاضها في الريفية (13,3%) لعمل النساء في القطاع الزراعي لأسرهن دون أجر والذي يعطي للرجال فرصة للحصول على العمل خارج قطاع الزراعة، اما وفق المحافظات أعلاها (نينوى-المثنى- ذي قار - دهوك بـ 32,8% - 27,3% - 25,8% - 24,1%) وادناها (كربلاء - ديالى - بابل: 8,3% - 6,9% - 5,5%) على التوالي (وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (2022-2023)، الباب الثاني: إحصاءات السكان والقوى العاملة)، وحسب (الجنس)، الاناث الأعلى (28,2%) مقابل الأدنى للذكور (14,7%) وبين الفئة العمرية (15-24) سنة بـ (35,8%) وهي بذلك، أكثر بـ (3) مرات من معدل البطالة للفئة العمرية (25) سنة فأكثر والبالغ (11,2%)

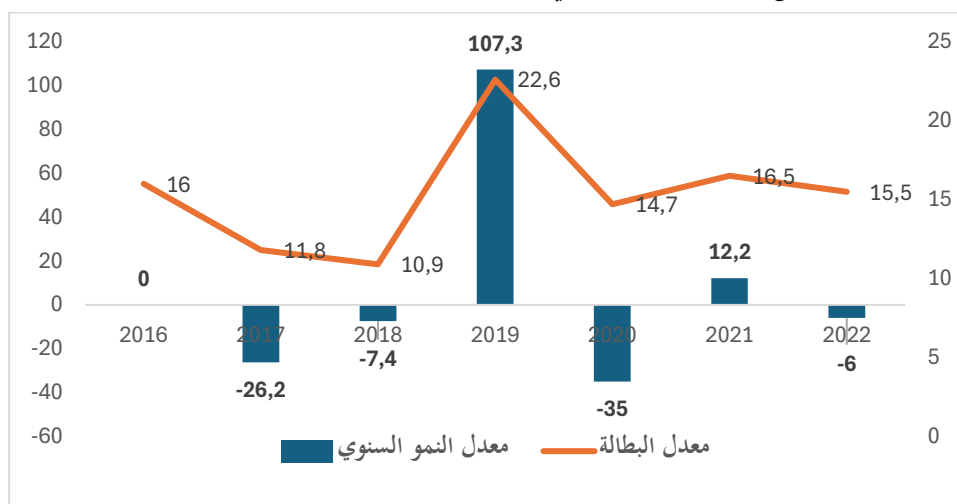
في 2021)) (وزارة التخطيط، مسح القوى العاملة في العراق، 2021: 2) لما شهدته العالم من تفشي جائحة (كورونا) و(العراق: شباط 2020)، وما نجم عنها حالة الركود الاقتصادي لتوقف حركة التجارة العالمية وانخفاض الناتج العالمي، والتي استمرت لمدة (سنتين)، وما تبعها من حظر للتجول وتعطيل المشروعات الاقتصادية، إذ ازداد عدد العاطلين عن العمل بنسبة قدرها (59,1%) من (3,134,014 ملايين شخص: 2016) الى (4,988,112 ملايين شخص: 2021) في البلاد (الزهيري ومحمد، 2024: 320-321)، اما في (2022)، انخفضت الى (15,5%: معدل نمو سالب 6,0%) لسببين: أولهما: (ان مجلس الخدمة العامة الاتحادي قد صادق على تعيين (188,987) ألف شخص من المشمولين بقانون ذوي المهن الصحية والطبية وحوالي (64,350) ألف: 2021) ليرتفع العدد الى (587,40 ألف: 2022) ليواصل على الرغم من انخفاضه الى (49,002 ألف: 2023) و(38,439 شخص: 2024)، ناهيك عن تعيين (67,236) ألف من حملة الشهادات العليا والخريجين الأوائل، وبوجبتين (الأولى (23,932) والثانية (43,304)) (____، موازين نيوز، 2025: 2) وثانيهما: (قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية) يجري الصرف من الحساب استثناء من احكام المادة (13) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة (2019) المعدل الذي نص على: (السماح بأنفاق إضافي قدره (22,2) مليار دينار على الرعايا الاجتماعية وتحويل العمال ذات الأجور اليومية الى عقود ودعم الغذاء والطاقة مع تخصيص (2,8) مليار دينار لتسديد الفواتير المتأخرة للمزارعين ومجهزي الطاقة) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: 41-42)، وعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة في أعوام معينة، إلا انها ما زالت أعلى من المعدل الطبيعي (4%) (علي، 2023: 100)، مما يعكس هدرا في الموارد البشرية.

الجدول (2): معدل البطالة في العراق للمدة (2016-2022) (%)

السنة	معدل البطالة	معدل النمو السنوي
2016	16,0	-
2017	11,8	(26,2)
2018	10,9	(7,4)
2019	22,6	107,3
2020	14,7	(35,0)
2021	16,5	12,2
2022	15,5	(6,0)

المراجع: (علي، 2023: 146). *النسب المئوية استخرجت من الباحثة. *الأرقام بين الأقواس: قيم سالبة.

الشكل (2): معدل البطالة في العراق للمدة (2016-2022) (%)



المراجع: من معطيات الجدول (2).

2. أسباب البطالة الاختيارية في العراق: الجدير بالذكر، ان أسباب البطالة الاختيارية هي ذاتها أسباب معدل البطالة بشكل عام، يضاف إليها أخرى، والمتمثلة في:

1.2. الاقتصادية

* انخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي "انخفاض النمو الاقتصادي": يفهم على "انه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال فترة معينة (سنة واحدة) "زيادة الدخل لدولة معينة"، ويتم قياسه وفق أسلوبيين: (الكناني، 2013: 22): * نمو الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية أو التامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال "سنة واحدة"، ف (تزايد الناتج المحلي الإجمالي يعني نمو الاقتصاد) و (تناقصه يشير الى معدل النمو بنسبة سالب "تدهور المستوى الاقتصادي"). * نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مصاحبة الزيادة في عدد السكان خلال (سنة واحدة). يتضح من (الجدول (3))، ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد شهد ارتفاعاً من (196,924,141,7 مليون دينار عراقي: 2016 الى 225,722,375,5 : 2017) ليواصل مسجلاً (268,918,870,0 مليون دينار عراقي 2018) وبمعدلات نمو (14,6% و 19,1%) يقابلها انخفاض في معدلات البطالة بنسب سالبة (-26,2% و -7,4%)، إلا على الرغم من ارتفاع كل من الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة في (2019) في الوقت ذاته، يعود الى ان معدل نمو البطالة أكبر بـ (107,3%) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2,6%) والحال ذاتها لـ (2020) بانخفاض كل منهما في ظل ارتفاع معدل النمو الأول بنسبة أكبر (21,1%-) مقارنة مع معدل النمو الثاني (-35,0%)، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (304,053,321,3 مليون دينار عراقي : 2021 الى 416,689,736,6 مليون دينار عراقي : 2022) مقابل ارتفاع معدلات البطالة بـ (16,5%) وانخفاضه بـ (15,5% : 2022) الذي يعزى الى ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (38,3%): أكبر من معدل نمو البطالة

2,12%:2021)، وبين (معدلات نمو الناتج المحلي بنسب موجبة يقابلها نسب سالبة لمعدل البطالة: 2022)، ومن ثم، ان انعدام النمو الاقتصادي يسهم في ارتفاع البطالة بـ (5,6%) سنوياً، في حين يقدر النمو الاقتصادي اللازم للحفاظ على استقرار مستويات البطالة بحوالي (8,9%) سنوياً، ومتوسط معدل النمو السنوي في الدول العربية — (5%) للمدة (2000-2010)، وبذلك، تشهد حالة من تزايد مستويات البطالة فيها (البريدي، 2015: 199)

الجدول (3): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونصيب الفرد منه في العراق للمدة (2016-2024) (مليون دينار عراقي / (%))

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	معدل البطالة	معدل النمو
2016	196,924,141,7	-	5,6	-	16,0	-
2017	225,722,375,5	14,6	6,1	8,9	11,8	(26,2)
2018	268,918,874,0	19,1	7,1	16,3	10,9	(7,4)
2019	276,157,867,6	2,6	7,1	0	22,6	107,3
2020	219,768,798,4	(21,1)	5,5	(22,5)	14,7	(35,0)
2021	304,053,321,3	38,3	7,4	34,5	16,5	12,2
2022	416,689,736,6	37,0	9,9	33,7	15,5	(6,0)
2023	353,780,243,9	(15,0)	8,2	(17,1)	-	-
2024	363,533,634,9	2,7	8,2	0	-	-

المراجع: البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصائية السنوية (2019) للمدة (2016-2017) و(2021): للمدة (2018-2020) و(2024): للمدة (2021-2024)، مؤشرات القطاع الحقيقي: صفحات متفرقة. الأرقام بين الأقواس: قيم سالبة. *النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

وعليه، ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في أعوام معينة وانخفاضها في أعوام أخرى الآتية يعود الى ارتفاع: انخفاض أسعار النفط الدولية والى كمية الإنتاج المصدر (الجدول (4))، إلا باستثناء ارتفاع سعره عالمياً (3,68 و 6,95 دولار/ برميل: 2021 و 2022) وبنسب نمو (2,68% و 9,39%) يقابله انخفاض المعدل اليومي لتصديره بنسب سالبة (2,8%- و 2,9%-) والجائحة، وما يترتب عليه من زيادة أو انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين (22,5%:2016 - 37,7%:2023)، علماً، ان المسموح به لدى البلدان المتقدمة لا يتجاوز (9%) (الأسدي، 2022: 92) ونسبتها الى اجمالي الإيرادات (4,81%- 1,84%- 2,92%- 2,86%- 3,87%- 0,95%- 0,90%) في الأعوام المذكورة على التوالي، وبالنسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالعلاقة بينهما (طردية) بالارتفاع أو الانخفاض (الجدول (3)).



الجدول (4): مساهمة الإيرادات النفطية الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والى الإيرادات الكلية ومتوسط سعر النفط والمعدل اليومي لتصديره في العراق للمدة (2016-2023) (%)

السنة	مساهمة الإيرادات النفطية الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية	معدل النمو	متوسط سعر برميل النفط (دولار / برميل)	معدل النمو	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)	معدل النمو
2016	22,5	-	81,4	-	36	-	3,3	-
2017	28,7	27,5	84,1	3,3	49,3	36,9	3,3	0
2018	38,0	32,4	89,7	6,6	65,6	33,0	4,0	21,2
2019	37,7	(0,7)	92,2	2,7	60,3	(8,0)	4,0	0
2020	27,4	(27,3)	86,2	(6,5)	40,6	(32,6)	3,5	(12,5)
2021	31,6	15,3	87,3	1,2	68,3	68,2	3,4	(2,8)
2022	40,1	26,8	95,0	8,8	95,6	39,9	3,3	(2,9)
2023	37,7	(5,9)	90,0	(5,2)	78,5	(17,8)	2,8	(13,6)

المراجع: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016-2023)، الفصل الثاني:

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية: صفحات متفرقة). *النسب المئوية استخرجت من الباحثة. *الأرقام بين الأقواس: قيم سالبة.

* اعتماد التنمية غير المتوازنة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تؤدي الى جنوح الاقتصاد نحو الازدواجية من وجود (قطاع متطور نسبياً) الى (قطاعات أخرى متخلفة) من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على نحو كبير ما بين (2019: %62,5 - 2021: %65,5 - 2023: %57,3) مقابل مساهمة القطاعات غير النفطية بين (2016: %37,6 - 2020: %38,6 - 2023: %42,7) في أعوام أخرى (الجدول (5))، وبالنسبة الى مساهمة كل قطاع على حدة، كـ (النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي 2016: %30,4 - 2017: %37,7 - 2018: %46,3 - 2019: %42,8 - 2020: %30,2 - 2021: %45,1 - 2022: %57,0 - 2023: %44,6) وبأدنى نسبة (2020: %30,2) لانخفاض نشاط النفط الخام بـ (12,6-%) المتزامن مع خفض كميات الإنتاج المقرر في اطار اتفاق أوبك مع إجراءات العزل في العالم، وأثره على الطلب العالمي على الطاقة (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2022)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية: 17) مقابل المساهمة الأدنى للقطاع الزراعي (2016: %5,1 - 2017: %3,3 - 2018: %1,9 - 2019: %3,35 - 2020: %5,8 - 2021: %3,9 - 2022: %2,8 - 2023: %3,35) للأعوام المذكورة على التوالي، على الرغم من أعلى نسبة لها (2016: %5,1) نتيجة الزيادة الحاصلة في انتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير) بـ (20,9-%) بعد إطلاق البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة و برامج أكتار بذور الرتب العليا العريضة منها والرفيعة على حد سواء وتوسيع تجربة البيوت البلاستيكية لزراعة أصناف متعددة من الخضار في أغلب المحافظات لم تكن في مواسمها الحصادية، والحال ذاتها (2019 و 2020) لزيادة الإنتاج الزراعي



للمحصولين المذكورين (147,7%: 2019) وارتفاع المساحة المزروعة لكل منهما (167,7% و 30,3%) لمساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين من (المستلزمات الزراعية - بذور الأسمدة-المبيدات- التقنيات الحديثة، الخ.) وإعطاء المستحقات المالية للفلاحين المسوقين للمحصولين من وزارة التجارة (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2019 و 2020)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية : صفحات متفرقة)، اما سبب انخفاض نسب مساهمتها في أعوام أخرى تعود الى انخفاض كمية الامطار المتساقطة سيما في (بغداد: من (104,5 ملليمتر: 2016 الى 71,6 ملليمتر: 2017 ومن 155,6 ملليمتر: 2020 الى 25,0 ملليمتر: 2021) وينسب سالبه (31,4%- و 83,9%-) و(البصرة من: 86,9 ملليمتر: 2016 الى 65,1 ملليمتر: 2017 ومن 84,0 ملليمتر: 2020 الى 31,2 ملليمتر: 2021) وينسب سالبه أيضا "25,0- % و 62,8%-)(وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (2022- 2023)، الباب الأول: الأحوال الطبيعية: صفحات متفرقة) مع تراجع الكميات المائية الواردة لنهرى (دجلة والفرات) كأجمالي

الجدول (5): مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2016- 2023) (%)

السنة	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
2016	62,5	37,6	30,4	5,1	2,2
2017	61,5	38,5	37,7	3,3	2,3
2018	63,7	36,3	46,3	1,9	1,8
2019	62,2	37,8	42,8	3,3	2,0
2020	61,4	38,6	30,2	5,8	3,0
2021	65,5	43,5	45,1	3,9	2,0
2022	60,9	39,1	57,0	2,8	1,8
2023	57,3	42,7	44,6	2,8	3,5

المراجع: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016- 2023)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية: صفحات متفرقة)

من (54,75 مليار متر مكعب: 2016 الى 40,53: 2017 ومن 23,35: 2021 الى 16,02 مليار متر مكعب: 2022) وينسب سالبه (25,9%- و 31,3%-) (نصيف، 2023: 1)، فضلا عن انخفاض اتفاق وزارة الزراعة (23,3%-: 2017 و 52,8%-: 2021) (وزارة العدل: جريدة الوقائع العراقية، (2016: 2017: 2021): صفحات متفرقة)، الأمر الذي اضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي وتوفير الأسمدة من وزارة الزراعة الناجم عن ضعف المخصصات المالية لوزارة الزراعة وتراجع المساحة المزروعة لمحصولي (الحنطة والشعير) بـ (4,2% و

22,0-)(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2021 و2022)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية: 21: 16)، والقطاع الصناعي بانخفاضه(2,2%: 2016: 1,8% مكرر2018: 2022) لتوقف أغلب المصانع والمنشآت عن العمل منذ (2003) واستيراد مختلف السلع بأسعار منخفضة مما لا يشجع على إقامة استثمارات محلية بإمكانها ان تنافس السلع المستوردة، وارتفاعه(2,0%: 2019 و3,0%: 2020) بسبب زيادة كميات الإنتاج المحقق للأسمتت المقاوم والسجاد من نوع (اليوريا) بـ(14,3% و70,8%) ضمن العقد المبرم بين الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية المتضمن شراء المنتج المحلي من مادة سماد(اليوريا) من وزارة الزراعة لدعم الاقتصاد الوطني(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2019)، الفصل الثاني: تطورات الاقتصادات المحلية: 15) الى جانب قيام وزارة الصناعة لمكافحة(كورونا) من تصنيع وإنتاج نماذج رياضية لـ (أجهزة التنفس الصناعي-جهاز تنقية الهواء- ربورتات ناقلة للدواء والطعام- توصيلات لأجهزة التنفس بتقنية خاصة-بوابات التعقيم والتعفير-تصنيع الكمادات النانوية والقناع العراقي والبدلة الصحية) بجهود ذاتية من شركات وزارة الصناعة وهيئة البحث والتطوير الصناعي وهيئة التصنيع الحربي وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية والقطاع الخاص، وبدعم من وزارة الصحة وتوفير المستلزمات الوقائية(الأدوية-مواد التعفير-الكمادات) لوزارة الصحة ودوائر الصحة في المحافظات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2020)، الفصل الثاني: تطورات الاقتصادات المحلية: 18) والحال ذاته بارتفاعه(3,5%: 2023) لارتفاع كل من(الإنتاج في الشركة العامة للأسمتت العراقية(17,6%)) و(صناعة الأغذية والملابس والخشب وكميات الإنتاج المحقق للأسمتت الاعتيادي والمقاوم والسجاد من نوع اليوريا(16,45 و16,7% و18,9%)على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2023)، الفصل الثاني: تطورات الاقتصادات المحلية: 12- 13)، الأمر الذي يؤكد اقتصادية أحادي الجانب مقابل تراجع القاعدة الإنتاجية سيما على المستويين الزراعي والصناعي على حد سواء.

* **زيادة النفقات العامة للدولة:** يراد بها المبالغ النقدية التي تقرها السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها من أجل توفير سلع وخدمات عامة تارة، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تارة أخرى، وبدورها شهدت نمواً بنسب(12,6% و23,9%: 2017 و2018) وبنسب مساهمة(33,4% و32,2%) الى الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك الى ارتفاع النفقات الجارية بمعدلات نمو قدرها(15,3% : 13,6%) المتزامن بارتفاع أغلب مكوناتها، يذكر منها(تعويضات الموظفين 3,2% : 9,0%-الرعاية الاجتماعية: 43,2% : 2,3% - المنح والاعانات وخدمة الدين: 5,3% : 63,8%- البرامج الخاصة: 370,0% : 28,0%) في العامين المذكورين، وارتفاع نسبة مساهمتها الى اجمالي الانفاق العام للفقرات أعلاه والأعوام المذكورة أيضاً" على التوالي بـ(55,7% و53,4% - 25,1% - 22,6% - 11,6% و16,7% - 0,4% و0,5%) يقابل ذلك ارتفاعاً في الانفاق الاستثماري(3,6%: 2017) وبنسب مساهمة(7,3%) الى الناتج المحلي الإجمالي لاستحواذ مساهمة كل من القطاع (الصناعي والتربية والتعليم بنسب 86,3% و0,5% في اجمالي الانفاق الاستثماري: 2017) و(المباني والخدمات والنقل والاتصالات بـ(14,6% و2,6%: 2018)(البنك المركزي العراقي، التقارير

الاقتصادية السنوية (2017-2018)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) لعدم توافر دعم للمشاريع الصغيرة التي تحتاج الى رأس مال بسيط وكثافة اليد العاملة مع عدم الاستقرار الأمني، و ارتفاعاً "35,2(%) مشكلاً" ما نسبته (34,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في (2021) وكسابقتها من ارتفاع مكوناتها بشقيها (الجارية) بـ (29,7%) من الناتج المحلي الإجمالي و (87,0%) الى اجمالي الانفاق العام مصاحباً بارتفاع نسبة مكوناتها (تعويضات الموظفين- المنح والاعانات وخدمة الدين- الرعاية الاجتماعية - المستلزمات السلعية - : 47,41%- 21,43%- 21,20%- 7,05%) على التوالي و (الاستثمارية) مشكلاً "4,4(%) و (13,0%) من الناتج المحلي الاجمالي وفي اجمالي الانفاق العام على التوالي، والحال ذاتها لارتفاع نسب مساهمة (الصناعي 64,1%- المباني والخدمات 19,0%- النقل والمواصلات 12,0%- الترتيب والتعليم 3,0%- الزراعي 1,9%) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: 47- 48)، يقابل ذلك، انخفاض معدلات البطالة (11,8%: 2017- 10,9%: 2018- 16,5: 2021 مقارنة بـ (22,6%: 2019)) للعلاقة العكسية بينهما" كلما زادت الحكومة من نفقاتها العامة، انخفضت البطالة والعكس بالعكس".

* **معدل التضخم:** إذ انخفض من (1,2%: 2016 الى نسبة سالبة (0,2%-: 2019) (البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية (2016 و 2019)، مؤشرات الأسعار: صفحات متفرقة) يقابله ارتفاعاً في معدل البطالة بـ (41,2(%) من (16,0%: 2016 الى 22,6: 2019) بحكم العلاقة العكسية بينهما، علماً، ان سبب انخفاض المعدل الأول "التضخم" (2016) يعود الى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وأزمة الركود الاقتصادي العالمي من تراجع معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية وعدم استقرار الأسواق المالية ك أسعار السلع الغذائية، حيث سجلت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً بنسبة سالبة (3,1%-) للانخفاض الملحوظ في أسعار (الأسماك- الخضروات- الفواكه - اللحوم بـ 9,2%- 7,7%- 5,2%- 3,0%-) وأسعار (الخبز والحبوب- اللب- الجبن- البيض - السكر- المنتجات السكرية- الزيوت- الدهون) بين الحد الأعلى (1,1%-) والأدنى (0,1%) لتوافر المعروض منها في الأسواق المحلية مع انخفاض أسعار الملابس والأحذية (1,1%-) و (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بـ 0,1%-) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2016)، الفصل الخامس: تطورات الأسعار: 69- 70)، وانخفاضه (2019) لانخفاض معدلاته عالمياً الى (1,9(%) مقارنة مع (2,0%: 2018) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2019)، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية: 1) في ظل انخفاض أسعار الطاقة بنسبة سالبة (8,0%-) من (65,6 دولار/ برميل 2018 الى 60,3 دولار/ برميل: 2019) ومحلياً الى تحسن الوضع الأمني وتحرير جميع المدن.

* **ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي** بتسجيله نمواً "3,5%: 2016- 9,5%: 2017- 7,5%: 2018) (الزهريري ومحمد، 2024: 327) يقابله انخفاض معدلات البطالة (16,0%- 11,8%- 10,9%) في الأعوام المذكورة على التوالي لاسيما مع العلاقة العكسية بينهما.

*محدودية القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي نتيجة قلة الفرص المتاحة أمامه التي تقيد فرص نموه مثلما تقيد نشاطه. من أرقام الجدول (6)، يتضح الدور المتواضع للتوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الخاص ما بين الارتفاع (33%: 2018 - 36,3% : 2019 - 44,7% : 2020) والانخفاض (35%: 2021) وذلك لعناصر التحكم بقيادة الاقتصاد (المشاريع المملوكة للحكومة) مع التلكؤ في تنفيذ خارطة طريق إعادة هيكلتها من تحويلها الى شركات مساهمة بغية إيجاد مداخل جديدة للاستثمار مقابل ارتفاع التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العام بين (67%: 2018 و 65%: 2021)، الأمر الذي يعكس على، ان التعيينات والوظائف يكون للقطاع العام بدل القطاع الخاص، ووفقاً لاستطلاع رأي الأفراد العراقيين حول الثقة ب(شركات القطاع الخاص)، ان النسبة الأكبر قد سجلت بفقرة (لا نثق تماماً" 42%) مقابل ادناها بفقرة (ثقة كبيرة 7%- ثقة الى حد ما 27%) (2022) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، التقارير السنوية (2016-2017/2018-2022)، القسم الثاني : تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات: (97

الجدول (6): التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاعين العام والخاص ومعدل النمو في العراق للمدة (2018-2021) (%)

السنة	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العام	معدل النمو	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الخاص	معدل النمو
2018	67	-	33	-
2019	63,7	(4,9)	36,3	10
2020	55,3	(13,1)	44,7	23,1
2021	65	17,5	35	(21,7)

المراجع: (وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022: 12). * النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين القواس "قيم سالبة.

* ووفقاً للفقرة أعلاه، انخفاض نسبة "الاستثمار المحلي": يراد به توظيف الأموال في الأنشطة والمجالات المختلفة والمتاحة للاستثمار داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني"، وبدوره، يمثل الاستثمارات التي يقوم بها كل من القطاعين (العام التي تقوم بها الحكومة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تعظيم العائد الاجتماعي التي تمول عن طريق الموازنة العامة للدولة) (علوان، 2012: 37) و(الخاص تقوم بها المؤسسات والشركات المملوكة له والتي تتخذ قراراتها الاستثمارية لتعظيم العائد الخاص) (جواد، 2024: 20). سجلت نسب الاستثمار العام من الاستثمار المحلي (94, 59%- 49,09%- 66,91%- 78,09%- 48,39%- 54,78%: 2016-2017-2018-2019-2020-2021) وهي أعلى من نسب الاستثمار الخاص من الاستثمار المحلي (40,06%- 50,91%- 33,09%- 21,91%- 51,61%- 45,22%)، ما عدا (2017 و 2020)، لأسباب تراوحت بين (الحرب على التنظيمات الإرهابية) و(الأزمة المزدوجة التي أصابت العالم أجمع من انخفاض أسعار النفط عالمياً" (40,6) دولار/برميل بـ (32,6%-) الأنفة الذكر)، ومن ثم، (العلاقة بين الاستثمار

العام والبطالة (عكسية)" ان زيادة مستوى الاستثمار يسهم في زيادة مستوى الدخل والتوظيف وانخفاض البطالة والعكس بالعكس".

* **عدم التنسيق بين التعليم والتدريب وسوق العمل:** ان العلاقة بين التعليم وسوق العمل ليست عديدة ولا نوعية من ناحيتي الجودة ونوع المناهج الدراسية، بل متحركة ديناميكية لأنه يفترض مستقبلا"، وان حركية الاقتصاد تتجه نحو التقدم-الازدهار وليس التراجع- الركود، وعليه، يتمثل نظام التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد بوجود نسبة عالية من الكليات الإنسانية "الفروع النظرية والأدبية" على حساب الكليات العلمية التي تؤهل بدورها الخريجين لوظيفة عميلة إنتاجية نتيجة غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية لتوفير متطلبات سوق العمل من الأيدي العاملة.

2.2. الشخصية والارادية

* **النظرة الاجتماعية المتدنية** ترك الفرد لاستصغاره للعمل ونظرة المجتمع لا تحبذ "أو ما يمكن تسميته بـ"ثقافة العيب" لبعض أنواع المهن والاعمال المتاحة أو التي تتعارض مع بعض التقاليد الموروثة كـ(تنظيف الشوارع ورفع النفايات-موظفي الخدمة في المستشفيات والدوائر الحكومية)(مهدي، 2021: 17-18) مع نفور بعض الشباب من أمتهان الحرف اليدوية، فتزى بعض الأسر في بعض المجتمعات على إنها اعمال غير مرغوبة بها ومستواها أقل، مما يجعلهم يرفضونها على أمل ان يلحقوا بوظائف مرموقة(عبد السميع، 2008: 31-32)، مما أعطى المجال للعمالة الأجنبية في البلاد الذي يقدر بـ(مليون) عامل على نحو غير رسمي و عدد المسجلين رسميا" بعقود(42) ألف فقط، منهم(85%) تفتقر الى المهارات المفيدة مقابل(15%) من ذوي المهارات العالية وغالبيتهم في(النفط والبناء)، بينما تقدر تكاليف التحويلات المالية التي ترسل خارج البلاد بأكثر من(ملياري) دولار سنويا"(كاظم وعبد الهادي، 2025: 879)، بمعنى آخر "انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي والعضلي وتمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العامة"، بالإضافة الى ذلك، ان الذين يعملون في الأعمال اليدوية والخدمية الروتينية هم أكثر احتمالية للبطالة الاختيارية لوجود الحاسوب الآلي مقارنة مع الذين يعملون في الأعمال الابتكارية.

* **ضعف مفاهيم ثقافة العمل الحر** بين أفراد المجتمع من اعتماد الكثير منهم على الدولة (القطاع العام) في شؤون حياتهم ويحبون عن العمل في القطاع الخاص، وهي بذلك، تعد مرادفة للأسباب الاقتصادية وفق فقره (محدودية القطاع الخاص).

* **رفض الفرد العمل الموجه إليه لعدم تناسب مع مؤهلاته** "عدم تناسب بين الأجر والعمل" رغبة منه الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلا" لفرص العمل المتاحة، فيصبح عاطلا" غير منتج للمجتمع(البحث عن ظروف أفضل) أو قبوله العمل على نحو مؤقت لحين البحث عن عمل يتناسب مع مؤهلاته، وقد يقبله بصفة دائمة نظرا" لحاجته الى أجر العمل(الانتقال الى عمل في مكان آخر مناسب)، مما يعكس وجود فجوة كبيرة بين أجور العاملين لدى الجهات المختلفة التي يعملون فيها، لاسيما مع ترك معظم العاملين في بعض الوزارات لوظائفهم بحثا" عن وظيفة أخرى في(البنوك - الشركات النفطية)، ومن ثم،

تكادسهم وتنافسهم على وزارة واحدة، وما يترتب من بطالة اختيارية لعدم استيعاب كل هذه الاعداد لدى وزارة واحدة(عبد السميع، 2008: 35: 38)

* **إكمالاً** **للفقرة أعلاه**، تفضيل حياة الترف على الجد والتعب، ان كان الفرد من أسر غنية على وجه الخصوص، إلا أنهم في الوقت نفسه، يصبحون عائلة على المجتمع لأنهم مستهلكين وغير منتجين كونهم عاطلين، فالشخص العاطل عن العمل ليس هو من لم يجد عملاً في الأصل، بل الذي يرفضه.

3.2. غير الارادية

* **ارتفاع النمو السكاني**: تعد الزيادة السكانية مصدر قوة العمل الجديدة لأنها تزود الاقتصاد الوطني بقوة إنتاجية محددة تسهم في النمو الاقتصادي، فهناك عاملين أساسيين يحددان قوة العمل في المجتمع هما: *معدلي الخصوبة والوفيات لاسيما ان عدد الباحثين عن فرص التوظيف يعتمد على الهيكل العمري وحجم السكان، ومثالها، ان معدل النمو السكاني بنسبة (3%) ومعدل خصوبة (50) والوفيات (20) يختلف عن معدل النمو السكاني بمعدلات (40) و (10) من كل (ألف) على التوالي، لما له من تأثير على هيكل التكوين العمري للسكان في المجتمع، فضلاً عن الدفعة السكانية "ان حجم وتكوين قوة العمل المستقبلية تحدده معدلات الخصوبة الحالية في المجتمع والذي يسمى ب(الاعالة السكانية بين فترتين الطفولة (1-15) سنة وسن العمل (15-60) سنة(تودارو، 2006: 327-328). يبلغ النمو السكاني في البلاد للمدة (2016-2024) (الجدول (7)) ما بين (2,6% - 2,5%) سنوياً الذي يرجع الى ارتفاع معدل الخصوبة الكلية بنسبة (3,6%) من (3,86: طفل لكل امرأة 2019 الى 4: طفل لكل امرأة 2020) أعلاها(نينوى- كربلاء - ميسان والمثنى- النجف 4,1-4,2-4,5-5,4) طفل لكل امرأة على التوالي وادناها(الأنبار وديالى و كربلاء- كركوك-صلاح الدين 3,4-3,1-3,0) طفل لكل امرأة على التوالي(وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، 2021: 19: 21) وانخفاض معدل الوفيات كـ(الأطفال الرضع: 30,6-30,2-29,8-29,4-29 وفاة لكل(ألف ولادة حية): 2016-2017-2018-2019-2020) و(الأطفال دون الخامسة من العمر 37,5-37-36,5-36-35,5 وفاة لكل(ألف ولادة حية) في الأعوام المذكورة على التوالي، أضف الى ذلك، سجلت الولادات معدلات أعلى(1,152,571: 2016-1,178,819: 2017-1,205,236: 2018-1,231,697: 2019-1,258,028: مليون 2020) مقابل الوفيات وان كانت في تزايد(202,689-207,819-213,168-218,668-224,279 ألف) في الأعوام المذكورة على التوالي(وزارة التخطيط، المؤشرات السكانية، 2024: صفحات متفرقة)، ناهيك عن اعتباره من المجتمعات الفتية من ارتفاع الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة بـ(15,833,657) مليون نسمة في (2019) وبنسبة (40%) من اجمالي السكان موزع بين الذكور (8,155,879) والاناث (7,677,778) مليون نسمة وبنسب (52% و 48%) من الاجمالي(وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، 2021: 15) وبدورهم يشكلون (43%) من السكان، أي (850) ألف عراقي كل(عام) يصل الى عمر مناسب لدخول سوق العمل، مما يعني

زيادة قوة العمل يقابله عدم المرونة في جهازها الإنتاجي، وعدم قدرة اقتصاده على خلق فرص عمل إضافية تستوعب الاعداد المتزايدة منها"، أي يفشل البلاد في خلق (ربع) مليون فرصة عمل جديدة في كل (عام)، وزيادة عدد المجموعات غير العاملة" (مهدي، 2021: 16).

الجدول (7): عدد السكان في العراق للمدة (2016-2024) (مليون نسمة / (%))

السنة	عدد السكان	معدل النمو
2016	36,169,123	-
2017	37,139,519	2,6
2018	38,124,182	2,6
2019	39,127,900	2,6
2020	40,150,174	2,6
2021	41,190,658	2,5
2022	42,248,900	2,5
2023	43,324,000	2,5
2024	44,414,800	2,5

المراجع: (وزارة التخطيط، المؤشرات السكانية، 2024: 2). *النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

* التطور التكنولوجي: (إبراهيم، 2023: 14-16-17)

* استخدام الحاسوب في مجالات عمل جديدة (فك رموز: شفرة- الكتابة السيئة بخط اليد- قيادة السيارة) و(الكشف عن التزوير- الرعاية الطبية "أطباء الأورام الذين يستخدمون برامج (واتسون) لتقديم الرعاية الدائمة وتشخيصها وعلاجها من توفير معلومات ل(600) ألف تقرير طبي وسجلات(1,5) مليون مريض و(2) مليون صفحة من المجالات الطبية - الخدمات القانونية والتمويل من إعلانات وتصاريح التمويل- البيانات الصحفية- مستشار المستقبل)، وحسب تقرير بحثي تم اجراءه في(2014) المعتمد على استطلاع رأي(1896) خبير عن مستقبل العمل، بين الغالبية منهم، ان الآلية قد تسلل للعديد من الأنشطة الاقتصادية في أنحاء العالم كافة مقابل انقسام آرائهم بين(تأثير التكنولوجيا وان كانت تؤثر في فقد العمل بنسبة (48%) و(خلق المزيد من الأعمال ب(52%) في(2025).

* العمل غير الآمن "أسواق العمل الرقمية" عن طريق تسويق الخدمات كثيفة العمل بالمناظرة أو المقابلة بين طالبي الخدمات ومقدميها أو بين المستهلكين، ومن يقومون بتقديمها الكترونيا" عن بعد، كشركتي(أمازون و آب ورك،،الخ)، وبدورها يعد سوقا" عالميا"، فتقديم الخدمات بطريقة الاتصال المباشر يسمى ب(سوق العمل القائم على الموبايل باعتباره سوقا" محليا") للحصول على المال، فمعظم الذين يعملون متعطلين جزئيا" "العمال تحت الطلب" أو يعملون لحسابهم"، ف(45%) منهم ضمن الفئة العمرية (21- 45) سنة والنسبة الأكبر للإناث.

* **الذكاء الاصطناعي** الذي سيختلف تأثيره وفقاً لأنماط العمالة بـ(4) أقسام كالعمل (اليدي المعقد: يتم استبدال الآلية بنسبة (19%) بثبات كـ الحلاقين- الطهارة- البوابين- النجارين- رجال الصيانة والإصلاح- عمال الزراعة ونظافة المنازل) و(الروتيني: تحويله بـ(15%) كالأعمال اليدوية والخدمية الروتينية من "السكرتارية- السائقين- عمال المصانع") و(الخدمي المعرفي: يستبدل بـ(34%) بمعدل ثابت) و(الابتكاري: يتم استبداله بـ(4%) وبدورها تنتج للارتفاع كـ(القيادة- الريادة- الاقتصاد الأخضر- السيارات- المسيرة الذكية- الطاقة البديلة- المنازل عالية التكنولوجيا).

3. آثار البطالة الاختيارية في العراق

1.3. الاقتصادية

* **تعطيل جزء من قوة العمل** الذي يكلف الدولة نفقات إضافية سيما في الدول المتقدمة التي تمنح الحكومات فيها إعانات نقدية للمتطلين بغية إعالتهم، ويكون كبيراً مع زيادة أعداد البطالة، مما يتطلب دعمهم بمختلف الأشكال كـ(إعانات البطالة للباحثين عن العمل- بعض المخصصات المقطوعة)، منها في (فرنسا) البالغة (75%) من الأجور (الشمرى والبياتي، 2009: 300)، وفي (العراق) (صندوق دعم البطالة) تراوح عدد المستفيدين الموجودين في الرعاية الاجتماعية ما بين (2016: 4,313- 2018: 3,460- 2019: 4,456- 2020: 3,670- 2021: 4,335 شخصاً) والداخلين للرعاية الاجتماعية (866- 790- 1,359- 1,645- 1,407 شخصاً) في الأعوام المذكورة (وزارة التخطيط، مؤشرات الرعاية الاجتماعية، 2024: صفحات متفرقة)، وبذلك، يمثل عبئاً اقتصادياً على أسرته ومجتمعه وعلى الدولة في آن واحد، لأنه يعد مستهلكاً للموارد، مما يسهم في زيادة المدفوعات التحويلية.

* **يترتب على أعلاه، انخفاض الإيرادات الضريبية** التي تحصلها الحكومة كلما زاد حجم الدخل، زادت حجم الضرائب المتحصلة والعكس بالعكس، وبدورها قد تذبذبت بين الانخفاض والارتفاع ليعاود الانخفاض مرة أخرى (7,0%: 2016- 8,1%: 2017- 5,3%: 2018- 3,7%: 2019- 7,4%: 2020- 4,1%: 2021)، وما يتبعها من انخفاض نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي (1,9%- 2,8%- 2,1%- 1,4%- 2,3%- 1,5%) على التوالي في الأعوام المذكورة، ولأخيرة، تعد ضئيلة جداً مقارنة مع النسبة المقررة لها في الدول المتقدمة البالغة (24%) (الأسدي، 2022: 93- 94)، أي "بوجود البطالة، فأن قدرة الدولة على تقديم الخدمات تكون أقل نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية" (القريشي، 2007: 202- 203).

* **العجز في الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي** بـ(6,4%-) (1,4%-) (6,4%-) (2,0%-) (2016- 2019- 2020- 2023) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية 2016: 2019: 2020: 2023): صفحات متفرقة) لأسباب عدة بين (تراجع أسعار النفط عالمياً "خام سلة الأوبك" (40,76) دولار للبرميل الواحد في (2016)- الظروف السياسية والأمنية بسيطرة داعش على أجزاء من

البلاد، وقيامه باستخراج النفط وبيعه في السوق السوداء)، علماً، ان نسبة العجز المسموح من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما نسبته (3%) في الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء (الأسدي، 2022: 95-96)

* **تباطؤ النمو الاقتصادي** على وفق (أوكن) بدراسته عن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في (1962) حول توضيح العلاقة الوثيقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدلات البطالة، بين انهما (عكسية: يسهم زيادة النمو الاقتصادي في زيادة حجم التشغيل، ومن ثم خفض نسبة العاطلين عن العمل)، فتخفيض نسبة البطالة بمعدل (1%) سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%) والعكس بالعكس (الكناني، 2013: 28-29)، وتم التطرق اليه ضمن (الأسباب الاقتصادية).

* **انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المعطل** جراء تعطل عدد من العاملين عن العمل والإنتاج، محدثاً (الفجوة الاقتصادية- الخسارة في الإنتاج) وهو الفرق بين الإنتاج الفعلي والممكن، وتزداد كلما زادت حجم البطالة، وبدورها تحسب وفق الصيغة الآتية: (القرشي، 2007: 201-202)

الفجوة الاقتصادية = معدل إنتاجية العامل × عدد العاملين

معدل الإنتاجية = الإنتاج الكلي / عدد العمال

بمعنى: الخسارة الاقتصادية من تعطل نصف الأيدي العاملة وفق: (إبراهيم، 2009: 72)

بطالة الأفراد = عدد العاملين عن العمل × معدل الدخل الفردي النقدي السنوي × طول المدة: عدد السنوات التي يمضيها الفرد عاطلاً عن العمل.

* **انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع** من (الدخل القومي ونصيب الفرد منه) لاسيما بنسب سالبة (18,3% و 11,9%- و 21,5%- و 14,2%-): (2020 و 2023) المبين بـ (الجدول 8).

الجدول (8): الدخل القومي ونصيب الفرد منه في العراق

للمدة (2016-2024) (مليون دينار عراقي/%)

السنة	الدخل القومي	معدل النمو	نصيب الفرد من الدخل القومي	معدل النمو
2016	186,397,300,0	-	5,2	-
2017	220,905,643,8	18,5	5,9	1,0
2018	247,501,048,0	12,0	6,5	10,1
2019	253,065,755,6	2,2	6,5	0
2020	206,616,231,9	(18,3)	5,1	(21,5)
2021	246,620,218,5	19,3	6,0	17,6
2022	326,472,999,9	32,3	7,7	28,3
2023	287,371,092,2	(11,9)	6,6	(14,2)

المراجع: البنك المركزي العراقي: النشرة الإحصائية السنوية (2019) للمدة (2016-2017) و (2021) للمدة (2018-2020) و (2024) للمدة (2021-2023)، مؤشرات القطاع الحقيقي: صفحات متفرقة. *النسب المئوية استخرجت من الباحثة. *الأرقام بين القواس "قيم سالبة".

* **التراجع في قيمة رأس المال البشري** من عدم القدرة على تنمية الفرد لمهاراته وخبراته المتراكمة، فالرصيد المهاري والخبراتي ينمو في أجواء العمل التطبيقي والاحتكاك بأهل الخبرة، سيما وان التأهيل العلمي المجرد لا يكفي لتدعيمه (البريدي، 2015: 203)، فتعطل الفرد اختيارياً، سيؤدي الى فقدان التدريجي لمهاراته وخبراته حتى لو عاد الى العمل لاحقاً، لأنه سيصبح أقل إنتاجية وعطاء، وما يتبعه من الخسارة المزدوجة في الانفاق على التعليم من دون الاستفادة من مخرجاته، الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة أولاً، وفقدان الأمن الوظيفي لعدم استغلال الموارد البشرية والمالية وهدرها في حال بقاء الخريجون بدون عمل ثانياً، "هدر الاقتصاد القومي لان الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته على الفرد".

* **انتشار الاقتصاد الموازي غير "الرسمي-النظامي"**: يعرف مؤتمر العمل العربي (1989): "مجموع الأنشطة التي تتم في الغالب خارج نطاق التشريعات السارية ومراقبة الدولة بهدف ضمان مصدر الرزق"، يمارسها صغار الكسبة والحرفين بغض النظر (ان كانوا أصحاب عمل -عاملين بأجر أو في إطار الأسرة بدون أجر) و(عن المكان الذي تمارس فيها) (ياسر، 2011: 44)، فأهميته يكمن في قدرته على توفير فرص العمل للأشخاص الذين لم يستطيعوا الحصول عليه في الاقتصاد الرسمي لأنها تحتاج الى موافقات رسمية ومؤهلات علمية، فضلاً عن اعمار محددة، وتكون النسب غير مسجلة، ومن ثم، فان الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح فعالة فيها،. في العراق، سجل ما نسبته (1,6%) من (478,643 مليار دينار: 2018 الى 486,610 مليار دينار مكرر: 2020: 2021) (خلف وصالح، 2023: 35) وظهور اكشاك الباعة المتجولين التي تصل قيمتها الى مليارات الدولارات سنوياً التي تظل خارج السجلات بعيداً عن أعين رجال الضرائب والاحصائيين الحكوميين.

* **عمالة الأطفال** الذي تسهم في ارتفاع التزاحم مع القوى العاملة الشابة غير المتعلمة أو شبه المتعلمة، بتسجيلها للفئة العمرية (6-15) سنة ما يقارب (4,9%) بين الأولاد الأعلى (7,1%) مقابل الأدنى (البنات 2,5%) (2016: وزارة التخطيط، أهداف التنمية المستدامة - تقرير إحصائي، 2017: 28) وارتفاع نسبتها لـ (5-17) سنة بـ (7,3%) بين الذكور الأعلى (10,2%) مقابل الأدنى للإناث (4,3%) والفجوة لصالح الذكور (5,9%): (2018: وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل، الفصل الخامس: العمل، 2021: 43) لتنخفض (4,7%) للفئة العمرية (5-14) سنة: (2019: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الهدف (16): السلام والعدالة والمؤسسات القوية، 2021: 66)

* **الفقر وعدم استدامة التنمية المستدامة** للضغط الكبير على الموارد الاقتصادية غير المتجددة لزيادة الدعم المخصص للفقراء من الخدمات الاجتماعية، إذ ازداد عدد الفقراء بنسبة (72,0%) من (7,370) مليون

نسمة: 2018 الى 12,680: 2020)) نتيجة الجائحة المصاحبة بزيادة الفقر من (20,5% الى 31,7%) للعامين المذكورين(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة في العراق، الهدف(1):القضاء على الفقر، 2021: 37-38)، بينما تتراوح حجم الاعانة الشهرية وفق حجم الأسرة ما بين) فرد واحد -فردين- 3 أفراد -4 أفراد) للرجال (125-175-225-275) ألف دينار على التوالي والنساء(125-200-275-325) ألف دينار(المفوضية العليا لحقوق الانسان، التقرير السنوي(2023)، الفصل الثالث: الحق في العمل والضمان الاجتماعي: الباب الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: (171).

2.3. السياسية

* انتشار التطرف والإرهاب: ان العمل لدى الشخص، قد يعطيه الأمن الاجتماعي في منظومته الثلاثية(المكاني- الغذائي- الصحي)، وكونه عاطلا" ولا يعمل، فلم يتحقق ذلك، مما يولد ضعف الوحدة الوطنية والشعور الوطني والانتماء واللامبالاة تجاه الوطن وأفراد المجتمع" ارتكاب الفرد جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو لن حب الوطن والانتماء إليه يعد جزءا" من الايمان والذي يحتاج الى عون ساندته : ان يجد الشخص أو الفرد عملا" في وطنه"(عبد السميع، 2008: 56-57)، ووفقا" لاستطلاع رأي الافراد حول تقييم تقديم الحكومة العراقية للخدمات العامة كـ(تحسين مستوى معيشة الفقراء- محاربة البطالة- تحسين الخدمات الصحية-محاربة الجريمة- توفير المياه والكهرباء، الخ.) ازدادت بفقره (سي جدا" من 24%: 2016 الى 32%: 2017/2018 ليسجل 40%: 2022) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، التقارير السنوية(2016-2017/2018-2022)، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات: صفحات متفرقة).
*تأثيره على مستقبل النظام السياسي: "ان زيادة معدلات البطالة تقلل من فرص تصويت الناخبين لصالح النظام السياسي"(ابراهيم، 2009: 74) مع ظهور النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف للدفاع عن حقوقهم وحفظ تأميناتهم الاجتماعية والصحية والتعليمية، مما جعل لها بعدا" سياسيا" في تأثيرها على حكومات بعض الدول لما لها من صدى سياسي يعتمد عليها الكثير من المرشحين للانتخابات في وعودهم للعاطلين، لكسب أعلى الأصوات، ومنها عالميا" عند ولاية الرئيس الأمريكي(رونالد ريغان)الأولى للمدة(1980-1984)، أصيب الاقتصاد الأمريكي بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي للمدة(1981-1983) وانخفاض شعبيته، إلا في الوقت ذاته، اخذ الاقتصاد الأمريكي بالانتعاش في(1984) والمتزامن مع الانتخابات الأمريكية، فانخفضت معدلات البطالة بشكل ملحوظ، مما أسهم في زيادة شعبيته لدرجة كبيرة، بفوزه فوزا" ساحقا" على منافسيه(الشمري والبياتي، 2009: 306)، ومحليا"، استمرار الاحتجاجات الشعبية في(تشرين الأول 2019) حول(فرص العمل ونقص الخدمات)، ومن ثم اتساع سقف المطالبات باتجاه المطالب بالإصلاح السياسي والنظام الانتخابي(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 10).

* انخفاض الرضا للمواطن عن إداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مواجهة البطالة. في المجال المذكور، بين استطلاع رأي المواطنين العراقيين حول الثقة بالمجالس التشريعية، وبفقرة (ثقة كبيرة: شهدت تحسنا" ضئيلا" من 1%: 2016 الى 3%: 2018/2017 ليسجل 4%: 2022) مقابل تدهورا" كبيرا" بفقرة (عدم الثقة بها اطلاقا": من 45%: 2016 الى 48%: 2018/2017 الى 63%: 2022) وتمثيلها لأطياف المجتمع كافة، سجلت بفقرة (درجة كبيرة تحسنا" من 10%: 2016 الى 14%: 2018/2017 ليعاود التدهور مرة أخرى 11%: 2022) وارتفاعا" بفقرة (عدم تمثيلها على الاطلاق من 22% الى 30% ليواصل بأعلاها 37%: 2022) للأعوام المذكورة على التوالي) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، التقارير السنوية (2016-2018/2017-2022)، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات: صفحات متفرقة)

3.3. الاجتماعية والنفسية والصحية

* زيادة معدل الجرائم من تحول افراد المجتمع من (متحضر الى فوضوي) تسيطر عليها الخوف والرعب في نفوس الناس سيما والعلاقة الطردية بين البطالة وفقدان الأمان الاجتماعي، ك الجرائم الأخلاقية والعنف من عدم قيام الفرد العاقل عن العمل بالسلوك القويم طبقا" للتعاليم الدينية "تتميش القيم الاجتماعية بانتشار عادات اجتماعية غير مقبولة" (الجنايات والدينية" الدعارة- الزنا- الاغتصاب- الكحول- القتل- الاعتداء- الرشوة- السرقة- النصب- التزوير- الاتجار بالمخدرات- التسول") بهدف الحصول على المال اللازم مع استغلال وقت الفراغ في أنشطة ضارة ومثالها (التسكع من قضاء معظم وقته بالجلوس على المقاهي- الوقوف على نواصي الشوارع- ارتكاب إحدى الحماقات - لا يعطي الطريق حقه) (عبد السميع، 2008: 48-49: 51)، وفي السياق ذاته، اشارت نتائج دراسة تم اجراءها على عدد من المدن الأمريكية الكبرى، الى ان ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل (1%) يؤدي الى زيادة جرائم (القتل بنسبة 6,7%) و (العنف 3,4%) و (الاعتداء على الممتلكات 2,4%) (البكر، 2004: 272)، ومنها في (العراق) تنوعت ما بين: *على الرغم من انخفاض عدد ضحايا القتل العمد لكل (100) ألف نسمة من (1983 ضحية بين الذكور 148- الاناث 364- الاحداث: الذكور 86- الاناث 53): 2016 (وزارة التخطيط، اهداف التنمية المستدامة- تقرير احصائي، 2017: 35) الى 1783: 2017 و 1740: 2018 و 1509: 2019) وبنسب سالبة قدرها (10,0%- و 2,4%- و 197,1%-)، إلا مع ذلك، تعد مرتفعة (مقابل ارتفاع (عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل (100) ألف نسمة من (31: 2016 الى 53: 2017) لينخفض الى (42: 2018) ويرتفع مرة أخرى (80: 2019) وبنسب موجبة وسالبة ب (70,9% و 20,7% و 90,4%) أعلاها عند (الذكور): (16-32-28) وادناها (الاناث): (15-21-14) في (2016-2017-2018) على التوالي مقابل تسجله الأعلى عند (الاناث): (56: 2019) مقابل الأدنى (الذكور): (24: 2019)) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية

المستدامة، الفصل الثالث: التقدم في تحقيق الأهداف، الهدف(16): السلام والعدالة والمؤسسات القوية، 2021: (65).

*على وفق منظمات المجتمع المدني(2018)، ان أعضاء داعش(اختطفوا الأطفال الايزيديين من أجل استغلالهم جنسيا" في(تركيا) الذي يقدر عددهم ب(120) طفلا" تركمانيا"، وهروب الآلاف النساء وأكثرهم كانوا حوامل نتيجة الاغتصاب والزواج القسري والاتجار بالجنس للمدة(2015-2019)(عبد الرزاق، 2023: 456))، ومن ثم، يعد جرائم بيع الأعضاء والاستغلال الجنسي والتسول والاكره على العمل ضمن جرائم الاتجار بالبشر، فحوالي(55) امرأة قد وقعت ضحية الاتجار الالكتروني وبمبالغ تصل قيمتها الى(15) مليون دينار عراقي ما يعادل (10) آلاف دولار في(2020)(الشمري، 2022: 2).

* أوضحت الإحصاءات الرسمية الخاصة بأعداد الوفيات الناجمة عن الانتحار الصادرة من مجلس القضاء الأعلى عن ارتفاعها من(178 حالة انتحار: 2017 الى 306: 2018 و 316: 2019) وبنسب زيادة قدرها(71,9% و 3,2%) وانخفاضها بنسبة سالبة(26,2%-: 233: 2020) ويعاود الارتفاع(364: 2021) واعلاها(511: 2022) ب(56,2% و 40,3%) لأسباب نفسية (4%) وعائلية(35%) واقتصادية (15%) وأخرى(8%)، فضلا عن ذلك، اشارت وزارة الصحة الى(16,5%) من السكان فوق(15) عاما" يعانون من أشكال الاضطرابات النفسية، وغالبيتهم لا يحصلون إلا على قدر محدود من العلاج الطبي الأساسي والرعاية النفسية والاجتماعية(الملا، 2024: 2) وتسجيل أكثر من(420) حالة في المحافظات كافة" بمعدل حالتين انتحار في اليوم الواحد"(قحطان، 2022: 2)، وتم الإبلاغ عن(123) محاولة انتحار تتعلق بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات في(نينوى- كركوك- ديالى) للمدة(2020-2021)((وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، الفصل الثالث: التقدم في تحقيق الأهداف الهدف(5): المساواة بين الجنسين، 2021: 59)، علما، قد يكون الانتحار بطرق عدة:(تناول الأدوية النفسية التي تستعمل استعمالا" متزايدا" كوسيلة انتحارية أو بمزج أكثر من دواء وزيادة احتمالية التعرض الى الموت نتيجة تفاعلات الأدوية المأخوذة ونسبة(20%) - الطرق العنيفة: إطلاق الرصاص على الذات- الشنق- الحرق)، وأكثرها شيوعا"(الشنق(50%)) يليه(الأسلحة النارية (18%))، وبين الفئات العمرية ما بين(17- 23) سنة منهم(23: ذكور) بالطلق الناري والحرق والسقوط من على حافات مرتفعة، و(23: الاناث) بوسائل الحرق والغرق والشنق وقطع الوريد في(2020)(جبير ومحمد، 2021: 61)، بينما تذكر مصادر أخرى الى ان حالات الانتحار شهدت انخفاضا" بنسبة سالبة(22,7%-) من (549: 2019 الى 424: 2020) ليواصل



ب(4,2-%) مسجلا" (406: 2020: 2021) وارتفاعا" (617: 51,9%: 2023) (المفوضية العليا لحقوق الانسان، التقرير السنوي (2023)، الباب الأول: الحقوق المدنية والسياسية: 5).

* عدد المتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية بشأن المخدرات شهد ارتفاعا" من (1147: 2016 الى 1638: 2017 و 2766: 2019 ليواصل 3281: 2020) واعلاها (5970: 2021) وبنسب زيادة (42,8% و 68,85 و 18,6% و 81,9%)، ووفقا" لنوع الجنس وبين المحافظات الموقوفين بالمخدرات ل(2021)، أعلاها بين الذكور (2156-200-1679-1017) في (بغداد- البصرة- بابل- النجف) على التوالي وادناها للإناث (55-48-35-32) في (البصرة- بغداد- ذي قار- بابل)، والأدنى بين الجنسين (الذكور: نينوى - صلاح الدين 295-161) موقوفا" و(الاناث: صلاح الدين- نينوى: 3-1) موقوفة (ساجت، 2025: 549-550) وعدد تجار المخدرات ل(2022) حوالي (7100) موزعا" بين (الرجال 6995- النساء 105) وبنسب (98,5% و 1,4%) من الإجمالي ومتعاطي المخدرات بنحو (2344) بين (الرجال 2281: 97,7%- النساء 53: 2,2%) (المفوضية العليا لحقوق الانسان، التقرير السنوي (2022)، الباب الأول: الحقوق المدنية والسياسة: 31)، اما عدد الذين تم القاء القبض عليهم بجرائم المتاجرة والترويج للمخدرات، فقد تراوح (17143) متهما" في (2023)، ووفقا" لنوع الجرائم، (74%) من محكومي جرائم تجارة المخدرات مقابل (26%) محكومين بجرائم التعاطي بين الذكور الأعلى (99%) والاناث الأدنى (2%)، وضمن الفئة العمرية (18-40) سنة ب(78%) (موسى، 2024: 1).

* انخفاض منزلة الفرد الاجتماعية من الراحة واللهو، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية من شعوره بعدم (السعادة والرضا- الثقة في النفس وبالأخريين- الايمان بالمستقبل- فقدان الأمل أو الإحباط والاكتئاب (التشرد الاجتماعي) الذي يتحول من حالة (مؤقتة) الى سمة (دائمة) بمرور الوقت)، أي "الانسحاب نحو الذات وتدني اعتبار الذات وعدم احترامها".

* بروز مظاهر الاعياء البدني التي تصاحب الفرد العاطل عن العمل (التهاب المفاصل-ارتفاع ضغط الدم-ارتفاع الكوليسترول)، ومن ثم، أمراض القلب والاصابة بالذبحة الصدرية، فضلا" عن سوء التغذية.

الخاتمة

الاستنتاجات

1. يراد بالبطالة الاختيارية رغبة الفرد في ترك الوظيفة مقابل اختياره الفراغ والراحة، وترتبط ببطالة الخريجين" يختار الفرد ان يكون متعطلا" ولا يقبل بعرض العمل"، وهي كمفهوم أقرب الى البطالة الهيكلية والاحتكاكية على حد سواء.

2. لعدم توافر احصائيات عن عدد الأفراد ضمن النوع أعلاه، تمت الإشارة الى معدلات البطالة على نحو عام في البلاد، والتي تراوحت بين الارتفاع (2016-2019-2021) والانخفاض (2017-2018-2020-2022)

ل(عدم الاستقرار الأمني (تنظيم داعش)- انخفاض أسعار النفط عالميا"- الركود الاقتصادي العالمي(جائحة كورونا)- (تحرير الموصل: 9 تموز وإعلان النصر 9 كانون الأول 2017)- زيادة الأنشطة الخدمية -مصادقة مجلس الخدمة العامة الاتحادي على تعيين المشمولين بقانون ذوي المهن الصحية والطبية وقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية)، إلا مع ذلك، معدلاتها أعلى من الحد المسموح (4%) للفترة (2016-2022).

3. تتعدد أسباب البطالة الاختيارية بمجالات عدة(الاقتصادية: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (6,1% و 7,1%) ونصيب الفرد منه (6,1% و 7,1%) يقابله انخفاضاً بمعدلات البطالة بنسب سالبة (26,2%- و 7,4%-): انعدام النمو الاقتصادي يسهم في ارتفاع معدلاتها ب(6,5%-) - زيادة النفقات العامة (12,6% 2017 - 23,9% 2018: 35,2% 2021) لارتفاع شقيها (الجارية والاستثمارية) يقابلها انخفاض البطالة (11,8% 2017 - 10,9% 2018: 16,5% 2021)- كل من معدل التضخم وسعر الفائدة في ظل العلاقة العكسية بينهما - انخفاض نسبة الاستثمار المحلي،، الخ.) و(الشخصية والارادية: انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي وتمجيد الذهني- عدم التناسب بين الأجر والعمل، الخ.) و(غير الارادية: النمو السكاني ب(2,6%- 2,5%) سنوياً- العمل غير الآمن - الذكاء الاصطناعي، الخ.)

4. يترتب على النقطة الثالثة، آثار عدة تتوزع ما بين (الاقتصادية: تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية - العجز في الموازنة العامة للدولة ب(6,4%-) - (1,4%-) - (6,4%-) - (2,0%-) 2016-2019 - 2020 - 2023)، علماً، ان نسبة العجز المسموح من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما نسبته (3%) في الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء- انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه بنسب سالبة (2020 و 2023)، الخ.) - انتشار الاقتصاد غير الرسمي بمعدل نمو (1,6%) من (478,643 مليار دينار: 2018 الى 486,610 مليار دينار مكرر: 2020: 2021)- الفقر، الخ.) و(السياسية: التطرف والإرهاب- ظهور النقابات العمالية، الخ.) و(الاجتماعية والنفسية والصحية: فقدان الأمان الاجتماعي مع انتشار عادات اجتماعية غير مقبولة(الدعارة- الكحول-القتل- الاتجار بالبشر- الانتحار) من (ارتفاع عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل (100 ألف نسمة(2017 و 2019) أعلاها عند الذكور- اختطاف الأطفال اليزيديين من أعضاء داعش لاستغلالهم جنسيا"- تسجيل أكثر من (420) حالة في المحافظات كافة" بمعدل حالتين انتحار في اليوم الواحد- الاعياء البدني "ارتفاع ضغط الدم والكولسترول- سوء التغذية، الخ.)

المقترحات

1. إنشاء قاعدة بيانات عن البطالة الاختيارية "لعدم توافرها" ونظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ودعم نتائجه في وصف الواقع وتقييمه أو قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بحصرها وتهيئة البيانات.

2. الاستخدام العقلاني ل(الموارد النفطية بتوظيفها لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية "كثيفة العمل والمدة للإيرادات في الوقت ذاتها"، مما يؤدي الى ردد الناتج المحلي

الإجمالي والايادات العامة، فضلاً عن إنشاء صندوق سيادي يتم اللجوء اليه في أوقات الازمات "انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية" بدلا" من استهلاكها أو هدرها" و(للأنفاق العام)، ومن ثم، ضبط الموازنة العامة للدولة.

3. ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية من حصرها في مجالات أو مهن محددة عن طريق قيام الحكومة بأنشاء جداول زمنية محددة، توضح فيها الأماكن التي تكون بحاجة اليها.

4. تعديل نظم اعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي على النحو الذي يحقق توازنا" بين الدخل التعويضية المدفوعة للعاملين والحاجة الى حفز ميوهم أنجاه العمل.

5. إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص باعتباره أداة أساسية ورئيسة لتوليد فرص العمل عن طريق الشراكة بالمشاريع التي تقيمها الدولة.

6. وضع سياسات سكانية تتلاءم مع السياسات الاقتصادية الكلية بالحد من الزيادة السكانية العشوائية غير المخطط لها بهدف تحقيق التنمية المستدامة تارة، ومعدل نمو يفوق معدلات النمو السكاني تارة أخرى.

7. رفع مستوى التعاون بين العراق والدول التي لها تجارب مع الظواهر التي تهدد أمن المجتمع(تجارة البشر- المخدرات- الانتحار، الخ.)، ومحليا: "تشديد وزارة الداخلية بالرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي للحد من حالات الابتزاز الالكتروني سيما(للمرأة). *حث المؤسسات التربوية بتكثيف حملات التوعية في مؤسسات الدولة(المدارس- الجامعات) لرفع وعي المجتمع والتحذير من خطورة الاتجار بالبشر مع التبليغ عن الحالات المشبوهة. *التوعية والتثقيف بضرورة عدم اللجوء الى الاقدام على الانتحار من نشر ثقافة الحفاظ على النفس وعلى تماسك الأسرة، وسبل الارتقاء بأفرادها من التوعية والإرشاد في تربية الأبناء و نشر ثقافة التألف. *حث الحكومات الاتحادية والمحلية على حد سواء على ضرورة توفير بيئة آمنة تحترم فيها حقوق الانسان وحياته الأساسية وتوفير سبل العيش الكريم وخلق فرص عمل لائقة. *يجب ان تأخذ وزارتي(العدل والصحة) على عاتقهما، ضرورة إنشاء مراكز إصلاحية في كل محافظة لإيداع المحكومين والموقوفين عن جرائم "تعاطي وادمان المخدرات والمؤثرات العقلية" لمعالجتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

8. إنشاء هيئات متخصصة "موحدة و كفوءة" لها استقلاليتهأ أو تشكيل فرق بحثية في متابعة ومراقبة تطور الاقتصاد غير الرسمي للكشف عن أنشطتها وبيان حجم العاملين فيه ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي، ليتم ضمها الى المجموعات الإحصائية للبلد وضبطها، باعتباره خطوة ضرورية للتعامل معها وبشكل إيجابي.

قائمة المراجع

- إبراهيم، حسناء ناصر(2009)، البطالة وخلق فرص العمل إحدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(19).
- ابراهيم، د. علي عبد الرزاق(2023)، البطالة الاختيارية إشكالية تحديد المفهوم، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، مصر: جامعة المينا: مركز البحوث الاجتماعية وتنمية المجتمع، المجلد(5)، العدد(5).
- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن(2015)، التنمية المستدامة-مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الملك فهد.
- البكر، محمد عبد الله(2004)، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع-دراسة تحليلية للبطالة أثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، المجلد(32)، العدد(2).
- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2016-2023)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية، التقارير الاقتصادية السنوية(2017-2018: 2021-2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: التقرير الاقتصادي السنوي(2016)، الفصل الخامس: تطورات الأسعار، التقرير الاقتصادي السنوي(2019)، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2019: 2021: 2024)، مؤشرات القطاع الحقيقي، النشريتين الإحصائيتين السنويتين(2016: 2019)، مؤشرات الأسعار، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
- بوزار وسمير، صفية وكسيرة(2014)، آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، الجزائر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، المجلد(1)، العدد(1).
- تودارو، ميشيل ب(2006)، التنمية الاقتصادية، الرياض: دار المريخ للنشر.
- جبير ومحمد، د.علي سعدي عبد الزهرة ود. سالي سعد(2021)، ظاهرة الانتحار في العراق (الأسباب-الاحصائيات)، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد(6)، العدد(3).
- جواد، عبدالله حيدر(2024)، تأثير الاستثمار المحلي على معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية، السنة(22)، العدد(8).
- حسين وسعيد، د. مجيد علي و د. عفاف عبد الجبار(2004)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- خلف وصالح، حميد حسن وسمير سعد رشيد(2023)، تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية(العراق: حالة دراسية) للمدة(2010-2021)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة تكريت : كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(19)، عدد خاص(3).

- الزهيري ومحمد، دعاء قاسم مكّي و د. شيماء فاضل (2024)، قياس محددات البطالة في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام نموذج (var)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (50).
- ساجت، د. خالد حنتوش (2025)، إستراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية: كلية الآداب، المجلد (28)، العدد (1).
- الأسدي، إيمان عدنان حسين (2022)، أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد.
- الشمري، براء (2022)، جريدة الصباح (300) جريمة أبحار بالبشر في العراق خلال (2021): 2/7 تاريخ الزيارة 2025/11/3 www.alaraby.co.uk.
- الشمري والبياتي، د. خالد توفيق و د. طاهر فاضل (2009)، مدخل الى علم الاقتصاد-التحليل الجزئي والكلّي، الطبعة الأولى: عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الطائي، د. احمد حافظ (2014)، ظاهرة بطالة الشباب في العراق -أسبابها وطرق علاجها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (47).
- عامر و المصري، د. طارق عبد الرؤوف محمد ود. إيهاب عيسى (2017)، البطالة-مفهومها -أسبابها- خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق، علاء (2023)، الاتجار بالبشر في العراق - الآثار الإنسانية والأبعاد الاجتماعية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (94).
- عبد السميع، د. أسامة السيد (2008)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية: الأسباب - الآثار - الحلول، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد العالي وعبد العزيز، ربحة و خواجه (2022)، الشباب الجزائري بين البطالة الاختيارية وقيم العمل، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد (10)، العدد (4).
- علوان، قاسم نايف (2012)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- علي، حيدر رحيم (2023)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2004-2020) مع إشارة خاصة لفترة احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.
- قحطان، اخلاص (2022)، الانتحار في العراق خلال عام (2022) -إحصائيات صادمة لمؤشر اليأس الجماعي، وكالة بغداد اليوم الإخبارية: 12/26: تاريخ الزيارة 2025 /11/2 www.baghdadtoday.news.
- القرشي، د. مدحت (2007)، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى: عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- كاظم وعبد الهادي ، ابرار جواد و رند لؤي(2025)، أثر العمالة الأجنبية في العراق على ارتفاع مستويات البطالة، المؤتمر العلمي الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد(28).
- الكناني، عيسى محمد مهدي(2013)، دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2010)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، التقارير السنوية(2016-2017/2018-2022)، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات، قطر: (2016: آذار 2017)-(2017/2018 : آيار 2018)-(2022: كانون الأول 2022).
- المطير، حميد مرداو مرزوك(2014)، أثر ظاهرة البطالة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد.
- المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق لعامي(2022)، التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العراق (عدا إقليم كردستان)، الفصل الأول: حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلميين، الباب الأول: الحقوق المدنية والسياسية، (2023) و(2023)، التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العراق (عدا إقليم كردستان)، الفصل الأول: حرية التعبير والحق بالتجمع والتظاهر السلميين، الباب الأول: الحقوق المدنية والسياسية، الفصل الثالث: الحق في العمل والضمان الاجتماعي: الباب الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، بغداد: مجلس المفوضية.
- الملا، وسام (2024)، وزارة الصحة تعلن عن تقريرها الخاص بواقع الانتحار في العراق، وكالة الأنباء العراقية: 2/29: تاريخ الزيارة 2025 /11/2 www.ina.iq.
- مهدي، د. عدنان عبد الأمير (2021)، مشكلة البطالة في العراق بعد(2003): واقعها- أسبابها-آثارها-خيارات السياسات العامة، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- موسى، د. فراس جاسم(2024)، مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق (الأطر والآثار والحلول)، بغداد: مجلس النواب: دائرة البحوث: الدراسات النيابية - قسم البحوث ورقة إحاطة، الدورة الانتخابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني.
- الناصح، احمد كامل(2011)، واقع البطالة في المحافظات: التوقعات المستقبلية للعمالة لسنة(2012) في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، السنة(9)، العدد(28).
- نصيف، محمد باقر(2023)، مناسيب دجلة والفرات وانخفاض الموارد المائية، بغداد: مجلس النواب: دائرة البحوث: الدراسات النيابية - قسم البحوث ورقة إحاطة، الدورة الانتخابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني.

- وزارة التخطيط (2017)، أهداف التنمية المستدامة - تقرير إحصائي، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء: قسم إحصاءات التنمية البشرية.
- وزارة التخطيط (2021)، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة - العراق والعودة الى المسار التنموي، الفصل الثالث: التقدم في تحقيق الأهداف، الهدف (1): القضاء على الفقر، الهدف (5): المساواة بين الجنسين، الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
- وزارة التخطيط (2022)، تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد: دائرة السياسات الاقتصادية والمالية: قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية.
- وزارة التخطيط (2021)، تقرير المرأة والرجل، الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، الفصل الثالث: الصحة العامة والانجابية، الفصل الخامس: العمل، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (2022-2023)، الباب الأول: الأحوال الطبيعية، الباب الثاني: إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- وزارة التخطيط (2021)، مسح القوى العاملة في العراق، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- وزارة التخطيط (2024)، مؤشرات التعليم، مؤشرات الرعاية الاجتماعية، المؤشرات السكانية، بغداد: هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
- وزارة العدل (2016 و 2017 و 2021)، جريدة الوقائع العراقية، قانوني الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق (2016 و 2017) وقانون رقم (23) لسنة (2021) - الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2021)، الاعداد (4429: 4430: 4625)، السنة (57: 58: 62).
- ياسر، محمد عربي (2011)، مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق: الأسباب - الآثار واستراتيجية مقترحة للحلول، بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- موازين نيوز (2025)، مجلس الخدمة يعلن تعيين أكثر من (259) ألف خريج خلال أربع سنوات، بغداد: 6/11: تاريخ الزيارة 2025/11/21 www.mawazin.net.